

اذا هوي ما ضل صاحبكم وما عوى والاوتان من الله من السمع المظلم
المتوازي وضاه بظان تتفق الفاصلات في الوزن ولا يكون ما قبل الثاني
من الفقرتين موافقا في الوزن وفي السمع من قبيل السمع المطرف وغيره
ان تتفق الفاصلات في الوزن وليس في كلام الله جميع مرصع وضاه بظان
تتفق الفاصلات في الوزن والتفتيش وان يكون ما قبل الفاصلتين من
الفقرتين موافقا في الوزن ايضا قوله وحمل المقام العلم اعلا مراتب فلا يسهل
غيره او جعل هله في اعلا مراتب فلا يسهل اوزم غيرهم فيها هل قولك كونها
حذف صفاتي جعل مقار هله وقال في صلا محل العلم وهو العلم
اعلا ورفع من ساير مراتب قوله وفضل العلماء المقام للاصغر غير ان
اطرها والشرع واستلذاذا بذكرهم على حد سعادات التي اصلها سعاد
واعراضها عن استعمر فتراد اله اج وقال قولك لو قدم هذه الجملة على التي
قبلها لاستغنى عن ابرز الضمير وهو في بيان الامتناع في جملة قوله باقائه
الجملة وهو الدليل وهو ما توصل بصحبه النظر في الجملة وظن فالمراد
تلك الدلالة الدينية التي انبثت مراد بنسبها كان عمليا واعتقاديا
فدخل فيها بعض الدلالة العقلية لقولنا العلم مستغنى وكل متغيريات
فمذا دليله من عقله وسمى الدليل جملة لانها بر الخصم ولذا سميت بالبينه
بجدة وقوله ومعرفه الاحكام هو عطف على ما قبله من عطف المستب على السبب
لان المعرفة ناشية عن اقامة شرط فقول بعضهم لو قدم هذا على اقامة
لكان اولئك اخره لاجل التسليم والمراد بالاحكام التكليفية والوضعية
وجملة التكليفية خمسة وستة على خلاف الاول والوضعية
خمسة لان خطابا لوضع هو الخطل لوانه يكون المتب سببا او شرطا او
مانعا او صحيفا او فاسدا والاحكام جمع حكم وهو لغة ايات امر ونهي
عنه واصطلاحا خطابا لله تعالى المتعلق بافعال المكلفين من حيث انهم
مكلفون اي كلاما قائم بذاته المتعلق بافعال العباد وتعلقا بغيرها كما لفتق
بالمكلفين فادستاقهم بمعنى انهم اذا كفوا خطيئوا بر على دليل التمييز

المصور

اه شورى والاولى تفسير الاحكام بالنسب التامة كثبوت الوجوب
النسبة في الوضوء كما فسرنا كما لجلال في شرحه لجموع يشتمل الاحكام الشرعية
والعقلية والاهل التي يقام عليها الدليل قال قولك وحذف لفظ معرفة
تكا زاعم واولى ووجه العوض وشموله لغير العرفه كالعمل بالاحكام ويحتمل
وجهه الاولوية ان المعرفة تتعلق بالمفردات وهذا لا يناسب الاحكام
لان المراد بها النسب لان مراد المعرفة بتا على ما هو الصريح من طرف
العلم والمعرفة قوله اودع العارفين بالمدل المجلد ولو ابدتها با وروع
بان اي المحمدي اليهم كانه قوله تعالى ورضي ان اشكر نعمتك لكان ولي اذ
الوديعه شانها الرد كما قال وسا المال والاهلون الاوداع ولا يد
يومان ترد الاوداع وقد يجاب بان محل كون الوديعه شانها
الربا بما هو قول الاوسر الدنيو بيجلا في الدنيمة كانه لا يراذ الاكرا ووع
لا يتخلف في الاول ما اوصلنا في عبده وانما سلب الامان ونحوه والعياد
بانه فانه الغالب ان الله تعالى اذا اتم على عبده نعمة فذكرها لا يسلبها
عنه ويجاب عن ايدى با نعره با ووع نظر الحقيقة وما عليه هل
لحق من ان العبد ليس له مع الله شيء بل جميع ما عنده لعبد لا يملك له فيه
حقيقة بل المالك له حقيقة هو الله تعالى في حقه وقوله العارفين جمع
عارف وهم علماء الحقيقة وبالضرورة يلزمها علم الشريعة كما صرحوا به
من قولهم حقيقة عاطلة مثلا لا اوله اذا قلت لتخصص صل الظهر فقال
ان كان الله كمن سعيه ادخلت الجنة وان لم اصل وان كان الله
في ان اصل صليت فقد نظر لباطن الامر الثاني ومثال الثاني اذا ار
قال لتخصص لاصلي للاجل ان ادخل الجنة ولا ادخل الجنة الا بالصلوة
مثلا فبذم شريعة عاطلة عندهم ومعنى كونها عاطلة ان وجودها كمن
عندهم لان دخول الجنة بفضل الله تعالى لا بالاعمال وان كانت محببة في
اداء الواجب واعلم ان لهم شريعة وهي ان تعبدوا تعال فعبادته
الله تعالى شريعة عندهم لانها المقصود منها وان كانت الشريعة عنده